النهضة والإصلاح عند خير الدين التونسي

Renaissance and reform in Khayral-Din al-Tunisi's Thought

د. مجدي عزالدين حسن*

قسم الفلسفة كلية الآداب، جامعة النيلين– السودان

****

تاريخ الإرسال: 2018/09/13 **تاريخ القبول: 2018/11/16** **تاريخ النشر: 2018/12/31**

الملخص:

دأب المفكرون العرب، في القرن التاسع عشر، بعد احتكاكهم بالغرب ووقوفهم على مدى مدنيته وتقدميته، يتساءلون عما يجب عليهم كمثقفين وكمفكرين تجاه واقع مجتمعاتهم الرازح تحت نيران التخلف والجهل والقهر والاستبداد، وعما يمكنهم أن يأخذوه عن الغرب لإحياء مجتمعاتهم. كما كانوا يتساءلون بأي معنى يظلوا مسلمين، إذا ما تأثروا بالغرب واقتبسوا عنه.

هذا المقال البحثي هو محاولة لتبيان كيف عبرت هذه التساؤلات والهموم والقضايا عن نفسها، من خلال أحد أهم رموز عصر النهضة العربية في القرن التاسع عشر، وهو المفكر والمصلح خير الدين التونسي.

الكلمات المفتاحية: خير الدين التونسي؛ النهضة العربية؛ التقاليد الإسلامية؛ الغرب.

Abstract :

In the 19th century, Arab intellectuals began to question what they should be as intellectuals and thinkers about the realities of their societies under the fires of backwardness, ignorance, oppression and tyranny, and what they could take from the West to revive their societies. They also question what meaning they would remain Muslims if they were influenced by the West and borrowed from it.

This research paper is an attempt to show how these questions, concerns and issues were expressed by themselves, through one of the most important symbols of the Arab Renaissance in the nineteenth century, the thinker and reformer Khayral-Din al-Tunisi.

Keywords: Khayral-Din al-Tunisi ; Arab Renaissance ; Islamic traditions ; The West.

مقدمة:

انتبه المفكرون العرب، منذ بدايات القرن التاسع عشر، إلى الأفكار الواردة إليهم من أوروبا، وأعجبوا بمؤسساتها وتنظيماتها الإدارية والسياسية. وبدءوا، بعد نهاية الثلث

* الباحث المرسل: izeldinn@yahoo.com

ISSN : 2353 – 0030 / الإيداع القانوني: 6111- 2014

الأول منه، يشعرون بأهمية هذه الأفكار وضرورتها، كسبيل يقود مجتمعاتهم نحو الانعتاق من ربقة الجهل والتخلف، والتحرر مما تعانيه من عبودية واستبداد. وبدءوا يطالبون بالإصلاح: إصلاح السياسة والدولة، من جهة أولى، بإقامة أنظمة دستورية تتيح أكبر قدر من المشاركة والشورى والديمقراطية، ودولة عادلة تجعل القانون فوق الجميع، وتساوي بين مختلف الرعايا على اختلاف الفئات والطبقات الاجتماعية التي ينتمون إليها. والإصلاح الديني، من جهة ثانية، الداعي إلى نبذ التعصب الديني، والهادف إلى تنقية الدين ومؤسساته التربوية من طرائق التفكير القروسطية. والمنطلق من فرضية تكيف الشريعة مع الظروف الجديدة، فالإسلام، حسب وجهة النظر هذه، لا يتنافى مع علوم الغرب الحديثة ومكتشفاته العلمية.

وأخذوا، بعد احتكاكهم بالغرب ووقوفهم على مدى مدنيته وتقدميته، يتساءلون عما يجب عليهم كمثقفين وكمفكرين تجاه واقع مجتمعاتهم الرازح تحت نيران التخلف والجهل والقهر والاستبداد، وعما يمكنهم أن يأخذوه عن الغرب لإحياء مجتمعاتهم. كما كانوا يتساءلون بأي معنى يظلوا مسلمين، إذا ما تأثروا بالغرب واقتبسوا عنه.

هذا المقال البحثي هو محاولة لتبيان كيف عبرت هذه التساؤلات والهموم والقضايا عن نفسها، من خلال أحد أهم رموز وأعلام عصر النهضة العربية في القرن التاسع عشر، وهو المفكر والمصلح خير الدين التونسي. يستعرض المقال الكيفية التي عالج بها التونسي هذه الهموم والقضايا، من خلال ثلاث محاور: المحور الأول بعنوان خير الدين التونسي السيرة والمسيرة. وحمل المحور الثاني عنوان سؤال النهضة. وجاء المحور الثالث بعنوان الإصلاح السياسي ونقد الاستبداد.

أولاً: سيرة مفكر ومسيرة مصلح سياسي

خير الدين التونسي، شركسي الأصل، ويعتبر من أهم أعلام الفكر والسياسية والإصلاح في عصر النهضة العربية في القرن التاسع عشر، وامتيازه عن بقية معاصريه وأقرانه ومجايليه من رواد الإصلاح إنما يرجع إلى تجربته الفريدة التي جمع فيها بين شخصية المفكر والمصلح السياسي، وأهلته للعب أدوار بارزة في مواقع مختلفة عسكرية وسياسية وفكرية، وجعلته مستحقاً بجدارة لقب (أبو النهضة التونسية الحديثة). فقد تدرج في المناصب إلى أن وصل أعلى منصبين: الوزير الأول في تونس (1873-1877)، والصدر الأعظم في الآستانة عاصمة الخلافة العثمانية (1878).

جاء إلى تونس، مملوكاً•، سنة 1839م، درس فيها بعض العلوم الإسلامية واللغوية، وأجاد اللغات العربية والتركية والفرنسية قراءة وكتابة ومحادثة، وأتقن فنون الحرب الحديثة.

سافر إلى فرنسا، لأول مرة، عام 1846م، في زيارة رسمية، بصحبة باي تونس. واستقبلت فرنسا أحمد باي كحاكم لبلد مستقل، وذلك في إطار سياستها الهادفة إلى فصل تونس عن الإمبراطورية العثمانية للسيطرة عليها. مكنت هذه الزيارة خير الدين من الوقوف بشكل مباشر على مجريات الأمور في الغرب، الشيء الذي ولد فيه اقتناعاً بضخامة الهوة الشاسعة بين المجتمعات الغربية المتقدمة والمجتمعات الشرقية المتأخرة، وبالأخص الإسلامية منها.

أما زيارته الثانية لفرنسا فقد كانت عام 1852م، وقضى فيها هذه المرة نحو أربع سنوات، حين أرسله باي تونس للدفاع عن الحقوق التونسية أمام المحاكم الفرنسية بعد أن استطاع أحد الوزراء (مصطفى بن عياد) الهروب إلى فرنسا، بتواطؤ من الوزير الأكبر (مصطفى خزندار)، وحمل معه جزءاً كبيراً من خزينة الدولة، بل وأدعى أن له ديون على الحكومة التونسية. نجح خير الدين في هذه المهمة حيث صدر حكم المحكمة الفرنسية لصالح تونس. وكانت الإقامة طويلة نسبياً وشكلت فرصة له لفهم حضارة فرنسا ونظامها السياسي، وضمّن ذلك في كتابه (أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك).

في العام 1857م عين وزيراً للبحرية، وهو نفس العام الذي أصدر فيه محمد باي (تولى الحكم 1855-1859) وثيقة (عهد الأمان) حيث بدأ هذا الإعلان بالإشارة إلى " المصلحة العامة كمبدأ من مبادئ تفسير الشرع الذي جعل العدل لحفظ نظام العالم، ثم يمضي في شرح القواعد التي عليها تنهض المصلحة العامة: أولاً الحرية، إذ أن الإنسان لا يستطيع بلوغ الفلاح إلا إذا كانت الحرية مضمونة له، وكان العدل سياجاً له ضد العدوان. وثانياً، الأمان التام. وثالثاً، المساواة التامة بين المسلمين وغير المسلمين أمام القانون، لأن هذا الحق إنما هو ملك لجميع الناس. ويجب أيضاً أن يكون للأجانب حقوق التونسيين، وأن يمارسوا الأعمال التجارية على أنواعها، وأن يكون لهم حق التملك".[1]

• خُطف وهو طفل، وبيع عبداً في سوق الرقيق بالآستانة، فاشتراه أحد وكلاء باي تونس.

[1] ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ترجمة كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت، ص 87.

ISSN : 2353 – 0030 / الإيداع القانوني: 6111- 2014

وكان خير الدين من المناصرين لهذه الخطوة المهمة، التي كان يُرجى منها إقامة نظام دستوري. وعمل خير الدين بجد في اللجان التي كُلفت بتطبيق هذه المبادئ في التشريعات الجاري العمل بها، والإعداد لدستور تونسي، إلى أن تكللت هذه المساعي بالنجاح، وتوجت بصدور أول دستور، في تونس، عام 1760م، " يقبل بمبدأ التمثيل، لكن في نطاق حدود معينة، ونص أيضاً على أن يُقسم الحاكم أنه لن يقوم بأي عمل مخالف ل (عهد الأمان)، وأنه مسئول عن أفعاله أمام المجلس الأعلى، وأن يضم هذا المجلس وزراء أو موظفين بمعدل ثلث أعضائه، وأن يعين الباي فيه الثلثين الآخرين في بادئ الأمر، ثم يضم أعضاء جدد في فترات دورية".[1]

لم يستمر العمل بهذا الدستور طويلاً، فقد انقلب عليه باي تونس، على أثر خلاف بينه وبين التونسي الذي كان رئيس مجلس الشورى، ومحور الخلاف دار حول مسألة المرجعية التي يجب أن يكون الوزراء مسئولين أمامها، أهي مجلس الشورى أم الباي. وانتهى الأمر بتعطيل العمل بالدستور، واستقالة التونسي من منصبه الوزاري في عام 1862م.

وخلال هذه الفترة، التي استمرت لمدة تسع سنين، والتي ابتعد فيها التونسي عن العمل السياسي المباشر، كتب كتابه الهام (أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك)، وخلال هذه الفترة لم يستغنى الباي عن خدمات التونسي فقد أرسله في مهمات دبلوماسية عديدة. بعدها عاد إلى الحياة السياسية مرة أخرى بعد إلحاح من الباي، بعد أن " وقعت البلاد في شر محنة، فمن ناحية ثار الشعب من ضرائب تضاعفت، إلى جور وفساد في التحصيل والتوزيع أسلما إلى الإفلاس، ومن ناحية أخرى تدخلت الدول الأوربية تريد المحافظة على ديونها. واقترحت فرنسا تشكيل لجنة مالية ووافقتها إنجلترا وإيطاليا، من فرنسيين وإنجليز وإيطاليين، يرأسها موظف تونسي".[2]

وتولى التونسي رئاسة هذه اللجنة، بعد إلحاح من الباي، واستطاع بعد تفاوض شاق وعسير في اللجنة أن يضمن للدائنين الأجانب دفع الفوائد في وقتها المتفق عليه. أما فيما يختص بمسألة الضرائب، فقد خفف منها، ونظم طرق تحصيلها. واستطاع التونسي أن يثبت تورط الوزير الأكبر (مصطفى خزاندار) في اختلاسات مالية، وأصدر قراراً

[1] نفس المرجع السابق، ص 87.
[2] أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت، ص 173.

بمحاكمته، وفعلاً تمت محاكمته وتغريمه، بعد أن تم عزله من منصبه، وعُين التونسي محله وأصبح الوزير الأكبر في تونس (1873-1877).

خلال هذه الفترة، التي قضاها التونسي في منصب الوزير الأكبر، تولى عملية الإصلاح في تونس على كافة الأصعدة السياسية والتعليمية والاقتصادية والإدارية والقانونية. واستمر في منصبه كوزير أكبر، لمدة أربع سنوات. وبعدها، وكنتيجة لخلافات كثيرة بينه وبين الباي، يصفها التونسي في مذكراته بقوله: " كان الباي في قرارة نفسه، وإن تظاهر بالرضا في تسييري للأمور، متحسراً على العهد السالف الذي كان يخول له ولحاشيته التصرف دون خوف في الأموال العمومية والخاصة، وفي تبذير الملايين. وذهب به الأمر إلى تشجيع نديمه مصطفى بن إسماعيل سراً للتآمر ضدي. ومن جهة أخرى، لم يتوان قنصلان أوروبيان مقيمان بتونس، وهما من الأنصار المتحمسين لسلفي مصطفى خزندار، من العمل على إرجاعه إلى السلطة".[1]

ولهذه الأسباب وأسباب أخرى، قدم خير الدين استقالته فقبلها الباي. وبعد اعتزاله الوزارة قضى خير الدين سنيناً عصيبة في تونس، بعد أن تم التضييق عليه من قبل الباي وأعوانه، ومُنع الناس من زيارته، وأصبح مستهدفاً بالمؤامرات والدسائس قرر بعدها السفر إلى الآستانة، عاصمة الخلافة العثمانية، ليقيم هناك بعد أن وصلت إليه برقية تأمره بالحضور إليها، فسافر إليها.

عينه السلطان عبد الحميد الثاني صدراً أعظم في الآستانة عام 1878م، ولكنه لم يبقى في هذا المنصب إلا شهوراً قليلة، لأن سياساته لم تلقى قبولاً واستحساناً من قبل السلطان عبد الحميد الثاني الذي رفض البرنامج الإصلاحي الذي اقترحه التونسي عليه، والذي طالب فيه بتنفيذ جملة من الإصلاحات الجذرية، منها: تكوين مجلس وطني تكون الحكومة مسئولة أمامه. توفي بالآستانة سنة 1889م، بعد أن خلف تاريخاً حافلاً بالانجازات والإصلاحات.

ثانياً: سؤال النهضة

لقب خير الدين ب (أبو النهضة التونسية الحديثة)، وهو لقب يستحقه عن جدارة، فقد كان الأب الروحي والعقل المنظم لعمليات الإصلاح في تونس إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكانت تونس، آنذاك، حينما قدم إليها خير الدين في " وضع داخلي مهترئ، حيث لا مؤسسات تنهض بالمجتمع، ولا خطوات جدية تذهب بمشاريع التحديث

[1] خير الدين التونسي، مذكرات خير الدين باشا، ترجمة محمد العربي السنوسي، تونس، 2008، ص 46.

إلى آخر مطافاتها". [1] الحياة العلمية فيها كتاتيب بدائية منتشرة في القرى والمدن غايتها تحفيظ القرآن،. . . ، وأما إدارة البلاد ففوضى أي فوضى، الحاكم حاكم بأمره، وأحب الناس إليه من يجمع له المال من حله وحرامه، ولا ضبط في دخل ولا خرج، والعدل والظلم متروكان للمصادفات، فإن تولى بعض الأمور عادل عدل، وكأن العدل موقوتاً بحياته، وقلما يكون. ونظام القضاء والجيش والإدارة والضرائب وجباية المال وإنفاقه على النمط العتيق البالي، وكثير من الأمور تنفذ بالأوامر الشفوية، لا مرجع لها ولا يمكن الحساب عليها. وكانت تونس تحت حكم البايات، وكان الباي يتبع الدولة العثمانية تبعية ضعيفة، فيساعدها في حروبها، ويحمل إليها مقدراً من المال وكثيراً من الهدايا، وإذا حدث مشكل دولي في تونس تدخلت الدولة العثمانية لفض النزاع، وأرسلت مندوباً من قبلها ليشرف على الحل. أما فيما عدا هذا فولاية تونس شبه مستقلة، والباي حر التصرف". [2]

ولم تكن تونس استثناء، فوصف الأوضاع داخل تونس ينطبق إلى حد كبير على بقية البلدان، ويورد أحمد أمين في كتابه (زعماء الإصلاح في العصر الحديث) شهادة أحد السياح الفرنسيين الذي زار مصر والشام وأقام بهما نحو أربع سنوات، في أواخر القرن الثامن عشر، بقوله: " إن الجهل في هذه البلاد عام شامل، مثلها في ذلك مثل سائر البلاد التركية، يشمل الجهل كل طبقاتها، ويتجلى في كل جوانبها الثقافية، من أدب وعلم وفن، والصناعات فيها في أبسط حالاتها، حتى إذا فسدت ساعتك لم تجد من يصلحها إلا أن يكون أجنبياً". [3]

في مثل هذا المناخ، وفي ظل هذا السياق، نشأ وترعرع خير الدين، الأمر الذي انعكس في كتاباته ونضالاته السياسية الرامية إلى الإصلاح، فهي تُفصح بجلاء ووضوح عن هم نهضوي يصدر من نظرة ثاقبة إلى طبيعة الواقع الذي كانت ترزح تحته المجتمعات العربية الإسلامية، آنذاك، بصورة عامة، وتونس بصورة خاصة. وكان يرى المخرج من التخلف والتأخر الذي كانت ترزح تحته هذه المجتمعات يتمثل في تحديث البنى والمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والسبيل لتحقيق ذلك يكمن في اللقاء الحضاري بين مدنية الإسلام ومدنية الغرب.

[1] سمير أبو حمدان، خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1992، ص 21.
[2] أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، مرجع سابق الذكر، ص 150.
[3] نفس المرجع السابق، ص 6.

حيث دعا إلى الانفتاح على المدنية الأوروبية، بعد أن عرف أوروبا، وخبر أنظمتها وقوانينها، وهو هنا ينظر إلى أوروبا كمثال يُحتذى في التقدم والتحضر وأسباب المدنية والعمران. وقد تأثر كثيراً بمدى التطور الذي حققه الغرب، ولعل أكثر ما لفت نظره في زياراته العديدة للغرب هو المدنية الحديثة ونزعتها الديمقراطية ومجالسها النيابية.

لذلك كان يرى أن لا خلاص للعرب والمسلمين مما هم عليه من تخلف وانحطاط بغير السبيل الذي أدى إلى نهضة أوروبا وتقدمها. لكنه، مع ذلك، لم يدعو إلى متابعة أوروبا حذو النعل بالنعل كما يقال، وإنما دعا إلى تخير ما يتناسب واحتياجات البيئة التي يراد إصلاحها، وهو ما يؤكده في مذكراته، بقوله: " مبدئياً، يستحيل غرس مؤسسات بلد في بلد آخر، حيث تختلف طباع الناس وعاداتهم وثقافاتهم وكذلك ظروفهم المناخية،. . . ، حاولت العديد من الحكومات التي توالت على الدولة العثمانية إعادة تنظيم المؤسسات السياسية والإدارية والقضائية للبلد، غير أن جهودها لم تُفضِ إلى نتيجة، لأننا لم نسعِ إلى إصلاحات جذرية مناسبة للحاجيات الحقيقية للبلاد ولتقاليد أهلها،. . . ، واخترنا نصف الحلول دون الأسس، وقلدنا أوروبا في بعض المؤسسات المعزولة عن إطارها، لأننا لاحظنا النتائج الطيبة التي وفرتها في البلدان التي ظهرت فيها، متناسين أن كل إجراء خاص يستمد فوائده من القانون العام للبلد المعني".[1]

في العام 1868م أصدر كتابه (أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك) لأول مرة. والكتاب، كما يوضح التونسي في مقدمته، هو نتاج تأمل طويل في أسباب تقدم الأمم وتأخرها، وهو تأمل استند على استقراء للتاريخ الإسلامي وللتاريخ الغربي ببيان أحوال البلدان الأوروباوية.

والغرض من الكتاب، كما جاء في مقدمته، بيان الوسائل التي اتبعتها أوروبا في سياسة العباد إلى الغاية القصوى من عمران البلاد. و" الغرض من ذكر الوسائل التي أوصلت الممالك الأوروباوية، إلى ما هي عليه من المنعة والسلطة الدنيوية، أن نتخير منها ما يكون بحالنا لائقاً، ولنصوص شريعتنا مساعداً وموافقاً، عسى أن نسترجع منه ما أخذ من أيدينا، ونخرج باستعماله من ورطات التفريط الموجود فينا".[2]

واضح من المقدمة الطويلة للكتاب، أن الهم الأساسي الذي شغل بال التونسي في كتابه هذا، هو الهم المتمثل في سؤال النهضة، والمتمثل في الكيفية التي يتمكن بواسطتها

[1] خير الدين التونسي، مذكرات خير الدين باشا، مصدر سابق الذكر، ص148.

[2] خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، مصدر سابق الذكر، ص6

ISSN : 2353 – 0030 / الإيداع القانوني: 6111- 2014

رجال العلم والسياسة من " التماس الوسائل الموصلة إلى حسن حال الأمة الإسلامية، وتنمية أسباب تمدنها بمثل توسيع دوائر العلوم والعرفان، وتمهيد طرق الثروة من الزراعة والتجارة، وترويج سائر الصناعات، ونفي أسباب البطالة. وأساس جميع ذلك حسن الإمارة المتولد منه الأمن، المتولد منه الأمل، المتولد منه إتقان العمل، المشاهد في الممالك الأوروباوية بالعيان، وليس بعده بيان". [1]

هنا يربط التونسي بين الحكم الرشيد (حسن الإمارة) وتنمية أسباب التمدن، فالأول سبب والثاني نتيجة، وهو الأمر الذي يجعلنا نفهم لماذا ركز التونسي في قضية الإصلاح على مسألة الإصلاح السياسي وأولاها اهتمامه وعنايته. والإصلاح السياسي لا يكون إلا بالحكم الرشيد، الذي يتولد عنه الأمن والأمل وإتقان العمل.

من ناحية أخرى، يرد التونسي، في مقدمة كتابه، على حجج وشبهات المعرضين عن (ما يُحمد من سيرة الغير) الداعين إلى هجر سير غير المسلمين، ونبذ تأليفهم، والتشديد في الإنكار على من يستحسن شيئاً منها، بقوله: " فإن الأمر إذا كان صادراً من غيرنا وكان صواباً موافقاً للأدلة، لا سيما إذا كنا عليه وأُخذ من أيدينا، فلا وجه لإنكاره وإهماله، بل الواجب الحرص على استرجاعه واستعماله. وكل متمسك بديانة وإن كان يرى غيره ضالاً في ديانته، فذلك لا يمنعه من الاقتداء به فيما يستحسن في نفسه من أعماله المتعلقة بالمصالح الدنيوية كما تفعله الأمة الإفرنجية، فإنهم ما زالوا يقتدون بغيرهم في كل ما يرونه حسناً من أعماله، حتى بلغوا في استقامة نظام دنياهم إلى ما هو مشاهد". [2]

وللأسف الشديد، فإن هذه النظرة السالبة إلى المدنية الغربية والرافضة لها في مجملها، والتي انتقدها التونسي وفند شبهاتها وبيَّن هشاشة حججها، لازال البعض، إلى اليوم، ينسبها إلى طبيعة الإسلام كدين، ولا تزال شائعة وتمارس تأثيرها في غالبية البلدان العربية والإسلامية، إن لم يكن كلها، على اختلاف في درجات قبولها.

والخلاصة أن التونسي يوضح أن حالة التقدم الراهنة في أوروبا لم تكن ثابتة لها من قديم الزمان، بل كانت على أفظع حال من التوحش والاعتداء والجور. ويُعزي تقدم الغرب (الأمة الإفرنجية) إلى تقدمهم في تنمية المعارف الناتجة عن التنظيمات المؤسسة على دعامتي العدل والحرية، والتقدم يستوجب إجراء تنظيمات سياسية تناسب التنظيمات التي نشاهدها عند غيرنا في التأسيس على دعامتي العدل والحرية، اللذان

[1] نفس المصدر السابق، ص 11.
[2] نفس المصدر السابق، ص 12.

هما أصلان في شريعتنا كما يرى التونسي، " فالعدل وحسن التدبير والتراتيب المحفوظة من أسباب نمو الأموال والأنفس والثمرات، وبضدها يقع النقص في جميع ما ذكر، كما هو معلوم من شريعتنا والتواريخ الإسلامية وغيرها"[1].

ثالثاً: الإصلاح السياسي ونقد الاستبداد

يلح التونسي في كتابه: (أقوم المسالك إلى معرفة أحوال الممالك) على ضرورة الاستفادة من الغرب، والاستفادة لا تكون، إلا في السعي إلى توظيف كل ما من شأنه إحداث نهضة المسلمين. وكان يرى أن المدخل الصحيح لذلك إنما يتمثل في الإصلاح السياسي في صورته الليبرالية، التي رأى فيها المخرج لتجاوز حالة الاستبداد التي تعيشها الأمة الإسلامية.

ولذلك شرع منذ عودته من فرنسا إلى تونس، عام 1857م، في طرح مقولات الإصلاح السياسي على النسق الأوروبي. ولعل أول ما لاحظه هو أن الحكم الاستبدادي (الحكم الذي يتولاه فرد واحد سواء أكان عادلاً أو غير عادل) لهو الأساس المكين لتفشي الفساد والخراب وترسيخ قدم التخلف والانحطاط.

وفي المقابل، بدأ التونسي بالدعوة إلى استحداث (مجلس شورى)، أشبه ب(المجالس النيابية) في أوروبا، يتم تشكليه بواسطة الانتخاب من رجال ذوي كفاءة علمية وفكرية يأخذون على عاتقهم إصلاح حال الأمة، ويرى التونسي أنه بذلك يتم وضع حد نهائي لحكم الفرد الواحد، ومراقبة ما يجري على صعيد الدولة ومؤسساتها.[•] فالحاكم هنا مقيدة صلاحياته ويخضع للرقابة والمحاسبة.

واضح أن التونسي هنا أراد أن ينقل لحيز التطبيق ما لاحظه بنفسه في الحياة السياسية في أوروبا، وخاصة في فرنسا،[••] بعد وقوفه هناك على المدنية الغربية وتنظيماتها ومؤسساتها القائمة على دعامتي العدل والحرية. ولذلك رأي أن الخلاص للأمة الإسلامية، ولتونس بشكل خاص، الذي يُفضي بها إلى تحقيق النهضة، إنما يتمثل في أن تسلك طريق الإصلاح والتمدن القائم على دعامتي العدل والحرية.

---

[1] نفس المصدر السابق، ص 18.

[•] وهو ما حدث بالفعل في العام 1860م حيث صدر قرار في تونس بتشكيل مجلس الشورى، وأصبح التونسي رئيساً له.

[••] أقام التونسي في فرنسا مدة أربع سنوات من 1852م والى 1856م، وأرسله الباي سفيراً إلى ألمانيا وإنجلترا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا والدنمارك والنمسا.

ISSN : 2353 – 0030 / الإيداع القانوني: 6111- 2014

واهتم التونسي بتوضيح مفهوم الحرية بالمعنى الذي تبلور في إطار النهضة الأوروبية، والذي استقاه من مشاهداته في البلاد الأوروبية واطلاعه على قوانينها ودساتيرها ونظمها. حيث يبين التونسي أن للحرية معنيان: " أحدهما يسمى الحرية الشخصية، وهو إطلاق تصرف الإنسان في ذاته وكسبه، مع أمنه على نفسه وعرضه وماله، ومساواته لأبناء جنسه لدى الحكم، ولا يُحكم عليه بشيء لا تفتضيه قوانين البلاد المتقررة لدى المجالس. وبالجملة فالقوانين تقيد الرعاة كما تقيد الرعية. والمعنى الثاني، الحرية السياسية، وهي تطلب الرعايا التداخل في السياسات الملكية، والمباحثة فيما هو الأصلح للمملكة".[1]

ويوضح التونسي أن ارتقاء العمران لا يكون إلا بالحرية والعدل، وبالمقابل أبان العواقب الوخيمة المترتبة على غيابهما، والمتمثلة في تفشي الظلم والفقر وضعف الهمة وانعدام الأمن والراحة. وأن إطلاق أيدي الحكام وأعوانهم، دون قيد، مجلبة للظلم الناشئ عنه خراب الدول. ولذلك لابد من مشاركة أهل الحل والعقد (نواب البرلمان) في إدارة شئون الدولة، وجميع الوزراء مسئولين أمام المجالس النيابية التي من مهامها وضع القوانين الحافظة لحقوق الرعية والحامية لحرياتهم، والمنظمة للعلاقة بين الدولة ورعاياها، وكذلك من اختصاصها التداول وإبداء الرأي بشأن القضايا والأحداث الداخلية والخارجية.

الملاحظ أن التونسي حاول أن يستوعب المنظومة السياسية الليبرالية وجهازها المفاهيمي من خلال مقابلتها ومماثلتها ب(فقه السياسة الشرعية) ومعجمها المفاهيمي. فهو حاول قراءة المصطلح السياسي الحديث بواسطة مفاهيم قروسطية ذات شحنة دينية، وبوسعنا التدليل على صحة هذه الملاحظة ببعض النصوص، أدناه، المنسوبة للتونسي مقتبسة من كتابه:

1/ أن مشاركة أهل الحل والعقد للملوك في كليات السياسة، مع جعل المسئولية في إدارة المملكة على الوزراء المباشرين لها، بمقتضى قوانين مضبوطة، مراعى فيها حال المملكة، أجلب لخيرها وأحفظ له.[2]

2/ الشريعة لا تنافي تأسيس التنظيمات السياسية المقوية لأسباب التمدن ونمو العمران.
[1]

[1] خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، ص 116.
[2] نفس المصدر السابق، ص 22.

3/ ومن أهم أصول الشريعة وجوب المشورة التي أمر الله بها رسوله المعصوم مع استغنائه عنها بالوحي الإلهي، وبما أودع الله فيه من الكمالات، فما ذاك إلا لحكمة أن تصير سنة واجبة على الحكام بعده.[2]

4/ ونصب الأورباويون المجالس، وحرروا المطابع، فالمغيرون للمنكر في الأمة الإسلامية تتقيهم الملوك كما تتقي ملوك أوروبا المجالس وآراء العامة الناشئة عنها وعن حرية المطابع. ومقصود الفريقين واحد، وهو الاحتساب على الدولة لتكون سيرتها مستقيمة وإن اختلفت الطرق الموصلة إلى ذلك.[3]

5/ وبالجملة فالقوانين تقيد الرعاة كما تقيد الرعية، والحرية بهذا المعنى موجودة في جميع الدول الأورباوية.[4]

6/ الأهالي ينتخبون طائفة من أهل المعرفة والمروءة تسمى عند الأورباويين بمجلس نواب العامة، وعندنا بأهل الحل والعقد، وإن لم يكونوا منتخبين من الأهالي.[5]

المنظومة المفاهيمية لليبرالية السياسية	المعجم المفاهيمي لـ فقه السياسية الشرعية
المواطنين/ الشعب	الرعية / الأمة
نواب البرلمان / المجالس النيابية	أهل الحل والعقد
الانتخاب	البيعة
الديمقراطية	الشورى
التقدم	التمدن / العمران
السلطة	الوازع
الحكم النيابي	الحكم السلطاني
الدستور والقانون	أحكام الشريعة الإسلامية
الحاكم	الإمام / الخليفة / السلطان
حرية الفكر	الاجتهاد

تكمن مشكلة هذه المماثلة التي أقامها التونسي في أنها تناست أو غفلت ولم تنتبه إلى اختلاف الفضاء الابستيمي لكل من طرفي المقاربة: ففي حين أن المنظومة المفاهيمية

[1] نفس المصدر السابق، ص 74.
[2] نفس المصدر السابق، ص19.
[3] نفس المصدر السابق، ص21.
[4] نفس المصدر السابق، ص116.
[5] نفس المصدر السابق، ص117.

ISSN : 2353 – 0030 / الإيداع القانوني: 6111- 2014

للأحكام السلطانية التي تبلورت في إطار فقه السياسة الشرعية، القائمة على أسس دينية في تنظيمها لما هو اجتماعي وسياسي، أفرزها فضاء ابستيميقروسطي، بالمقابل نجد أن المنظومة المفاهيمية لليبرالية السياسية، المتعلقة بالتنظيم المدني للمجتمع والسياسة، تنتمي بشكل كلي إلى عصر الأنوار الأوروبي الذي استقل عن أية مشروعية سوى تلك المستمدة من العقل وحده.

ولذلك فالتونسي هنا، شأنه شأن بقية أقرانه ومعاصريه لم ينتبه إلى " أن المماثلة التي يقيمها بين مفاهيم السياسة الشرعية ومفاهيم السياسة العقلية تؤدي إلى تكسير كلا المنظومتين المرجعيتين،. . . ، إن رغبته الظرفية في تجاوز الاستبداد تدفعه إلى الدفاع عن نظام الحكم النيابي الدستوري، لكن هذا الدفاع يستعيد لغة عتيقة، ومفاهيم لا تملك الدلالة نفسها التي تملكها مفاهيم السياسة الليبرالية".[1]

وما نود أن نشير إليه في هذا السياق، أن التونسي لم يكن يدعو إلى نظام ديمقراطي بالمعنى التام للكلمة، وإنما كان يدعو إلى ضرورة التحول من نظام الملكية المطلقة إلى نظام الملكية الدستورية، أي نظام ملكي مقيد بالدستور، يحد من سلطة الملك ويستمد قوته من القوانين والتشريعات البرلمانية التي استلهمت من الدساتير الأوروبية، والتي تعطي الرعايا حقوقاً وواجبات متساوية من دون تمييز. وهو في ذلك لم يشذ عن ما كان سائداً في عصره، فقد " شهدت البلاد العثمانية في منتصف الستينيات من القرن التاسع عشر، حركة إصلاحية، عرفت باسم (الشباب العثماني) أو (العثمانيون الجدد) في الآستانة أولاً، ثم في باريس ثانياً بعد أن فشل أعضاؤها في حركتهم الانقلابية عام 1876. ويبدو أن هدف الحركة التي انضوى تحت لوائها عناصر مدنية وعسكرية، تحويل الإمبراطورية، إلى ملكية عثمانية دستورية، تلغي الحكم المطلق وتضع ضوابط دستورية، عملاً بروحية الثورة الفرنسية، التي كان مفكروها في البداية من مونتسكيو إلى فولتير، لا يرغبون في إلغاء الملكية من فرنسا، بل يريدون تقييدها بشروط دستورية محددة".[2]

خاتمة:

صدر خير الدين التونسي من وجهة نظر، حاول التوفيق عبرها بين أفكار أوروبا الحديثة والتي كانت خاصية العصر، من جهة أولى، والتقاليد الإسلامية كما رسخت في

[1] كمال عبد اللطيف، الأنتلجنسيا في المغرب العربي، دار الحداثة، بيروت، ط1، 1984، ص 93.
[2] منذر معاليقي، معالم الفكر العربي في عصر النهضة العربية، دار أقرأ، بيروت، 1986، ص 38.

العصر العثماني، من الجهة الثانية. وجهة نظر طالبت بالإصلاح الجذري للمؤسسات والسياسات، والذي يتطلب بدوره الانفتاح على مدنية أوروبا الحديثة، التي تمثل تقدمية العصر، ومواكبة معارفها الحضارية، والاقتباس من تنظيماتها العقلانية ما يساعد على تنمية أسباب التقدم والعمران عندنا.

أرجع التونسي الأسباب التي فسر بها حالة التأخر والتخلف، وكذلك جملة الأسباب المؤدية إلى النهضة والعمران، إلى طبيعة التنظيمات السياسية. فجوهر المشكل سياسياً بالأساس. والحل هو في تحويل السلطة المطلقة إلى سلطة مقيدة بالقانون، فهو يعتبر تفوق الغرب راجعاً، بشكل أساسي، إلى نظامه السياسي الضامن للحرية الشخصية وللحرية السياسية، والمقيد للسلطة بالقانون. وفي المقابل، أعتبر أن تأخر الشرق، بما فيه البلاد الإسلامية، راجع، أيضاً، إلى طبيعة أنظمته السياسية القائمة على الاستبداد ومصادرة الحريات.

وهو الأمر الذي يجعلنا نفهم لماذا اهتم التونسي بمسألة الإصلاح السياسي، وأولاها عنايته واهتمامه، فهو سواء على مستوى كتاباته أو على مستوى انخراطه في الممارسة السياسية، كان يهدف بشكل أساسي إلى إعادة بناء الدولة على نحو حديث، على دعامتي العدل والحرية، اللتان كانتا السبب في ما حدث لأوروبا من نهضة وتقدم، فعنهما ينتج العمران، وبغيابهما يحل الخراب والدمار. ولذلك، يجب، حسبما يرى التونسي، أن يوضع لهما من النظم ما يضمن وجودهما ودوامهما في المملكة الإسلامية. وليس هناك ضمان إلا بالمجالس النيابية التي تكون الحكومة مسئولة أمامها، وهو ما يتطلب تأسيس التنظيمات والقوانين التي تكفل الحريات وسيادة القانون، وتقر نظام الشورى.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت. د. ت.
2. ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ترجمة كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت.
3. خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تقديم محمد الحداد، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 2012.
4. خير الدين التونسي، مذكرات خير الدين باشا، ترجمة محمد العربي السنوسي، تونس، 2008.
5. سمير أبو حمدان، خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1992.
6. صلاح زكي أحمد، أعلام النهضة العربية الإسلامية في العصر الحديث، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ط1، 2001.
7. علي أومليل، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1985.
8. كمال عبد اللطيف، الأنتلجنسيا في المغرب العربي، دار الحداثة، بيروت، ط1، 1984.
9. منذر معاليقي، معالم الفكر العربي في عصر النهضة العربية، دار اقرأ، بيروت، 1986.
10. هشام شرابي، المثقفون العرب والغرب، دار النهار للنشر، بيروت، 1981.